



Munich Personal RePEc Archive

Trends of transformation in ratios and structural relationships in the Iraqi Economy during the period (1975-1990)

Alrubaie, falah.K.Ali

Economics-faculty of Economics Omar Almkhtar university

6 August 2003

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8488/>
MPRA Paper No. 8488, posted 27 Apr 2008 03:49 UTC

Trends of transformation in ratios and structural relationships in the Iraqi Economy during the period (1975-1990)

Alrubaie, falah.K.Ali -Economics-faculty of Economics Omar Almkhtar university

Abstract

Since the founding of modern Iraqi state , Experience economic indicates to the failure of governments, to varying degrees, in the application of economic policies and strategies capable of building a strong economy capable of correcting structural imbalances principal believes sustained increase in growth and employment and the ability to compete and financing infrastructure projects and public facilities and services. Those imbalances have aggravated in particular during the period (1980-1992) due to the circumstances of war and political developments, economic and military conditions, which oblige to policy makers to focus on exploitation oil revenues to finance the expenditure on wars and supporting the security and military activities and this policies .neglected Investment expenditure and development process is almost complete This study assumes that "sources of danger that threatens economic growth, contribute to the deepening of structural imbalances in Iraq resulting mainly from lack of effective economic policies applied during the period (1980-1990), as well as the attack on the Iraqi economy from external pressures economic, political and military During that period

The study uses the structure analysis method to analyses the ratios and relationships between elements to diagnosis of the main characteristics of the economic structure in Iraq, and standing on the positive and negative aspects of this structure and determine the effects of those policies and the size of the imbalances in the proportions and relationships through major structural analysis of the relationship between the distribution of incomes and standard of Living and the relationship between consumption and savings and investment and the relationship between factors of production and the relationship between public and private sector and the transformation that has occurred on the relationship between the national economy and foreign economies to diagnose Trends of transformation in those ratios and structural relationships and their role in deepening structural imbalance situation or degree of distancing itself from the .case of structural imbalance

اتجاهات التحول في النسب والعلاقات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1975-1990)

د.فلاح خلف الربيعي/ عضو هيئة تدريس في كلية الاقتصاد / جامعة عمر المختار/ليبيا

المقدمة

يعيش الاقتصاد العراقي منذ بداية عقد الثمانينات من العقد المنصرم تحت ضغط أزمة بنيوية حادة نجمت عن الفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية المعلنة خلال العقود الماضية، وجاءت هذه الحصيلة المخيبة رغم ما يحظى به الاقتصاد العراقي من مزايا نسبية مادية وبشرية بالمقارنة مع الاقتصادات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة، حيث يصنف على أنه اقتصاد ذا هيكل إنتاجي أكثر تنوعاً، وأكثر تماثلاً مع مجموعة الاقتصادات النامية غير النفطية^[1] غير أن الانتكاسات العميقة التي مني بها الاقتصاد العراقي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي قد حرفت مسار النمو الاقتصادي وساهمت في تعميق الاختلالات الهيكلية وتراكمها.

تفترض هذه الدراسة " أن مصادر الخطر التي تهدد النمو الاقتصادي، وتساهم في تعميق الاختلالات الهيكلية في العراق ناتجة بشكل رئيسي عن عدم فعالية السياسات الاقتصادية التي طبقت خلال الفترة (1975-1990)، فضلاً عن ما تعرض له الاقتصاد العراقي من ضغوط خارجية اقتصادية وسياسية وعسكرية خلال تلك الفترة . وللتعرف على اتجاهات التغيير في العناصر والعلاقات الهيكلية والعلاقات القطاعية، تركز الدراسة على تحليل بيانات الفترة (1975-1990) كونها الفترة التي شهدت فيها عملية التنمية استقراراً نسبياً بالمقارنة مع الفترات اللاحقة^[2]

تستخدم الدراسة منهج التحليل الهيكلي^[3] الذي يهتم بتحليل التوزيع النسبي للنسب والعلاقات الهيكلية ولمتغيرات الاقتصادية التي تعمل ضمن إطار النظام الاقتصادي الكلي، ويكشف هذا المفهوم عن الأهمية النسبية لكل مكون من هذه المكونات.

وبهدف تشخيص الخصائص الرئيسية للهيكل الاقتصادي في العراق، والوقوف على الجوانب السلبية والإيجابية لهذا الهيكل. ستركز الدراسة على تحليل كل من عملية توزيع الدخل ومستويات المعيشة في العراق و العلاقة بين الاستهلاك والادخار (والاستثمار) والعلاقة بين عناصر الإنتاج والعلاقة بين القطاعين العام والخاص والعلاقة بين الاقتصاد المحلي والقطاع الخارجي

[1] محمود عبد الفضيل "مشاكل وأفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية" مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 5، العدد 5، 1979، 3،
[2] تعرضت فيها جهود التنمية في العراق الى التدمير بفعل حربين مدمرتين، هما حرب الخليج الأولى (1/17-28/1991) وحرب الخليج الثانية (3/20-4/9/2003) الى جانب ما رافق هاتين الحربين من حصار اقتصادي قاس، ترك أثراً ركودياً وتضخماً طويلة الأجل،

[3] Colin Clark " The condition of Economic progress" Macmillan press, London, 1957
بعد الاقتصادي Colin Clark أول من أستخدم هذه المنهجية في التحليل الاقتصادي في كتابه المذكور ، واقتصرت دراسته على الدول الصناعية، ثم جرى توسيع هذه الدراسات على يد S. Kuznets ومن بعده الاقتصادي B. H. Chenery فأصبحت تضم عدداً كبيراً من الأقطار النامية وتتوخى وصف النمط القياسي للنمو في تلك كل مجموعة، كما يعد الاقتصادي العراقي "هوشييار معروف" أول من طبق هذه المنهجية على الاقتصاد العراقي في كتابه "الاقتصاد العراقي، بين التبعية والاستقلال" وزارة الأعلام، بغداد، 1977

أولاً - توزيع الدخل ومستويات المعيشة في العراق

ينظر الى كل من هدف الكفاءة الاقتصادية وهدف العدالة الاجتماعية، كأهداف متكاملة في عملية التنمية الاقتصادية، سواء كان ذلك على المستوى الكلي أم على المستوى الجزئي، لذا فان السياسات المصممة للنهوض بالتنمية الاقتصادية ستكون بحاجة إلى سياسات مكملة، في مقدمتها سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المنخفضة الدخل، على أن يأتي ذلك في إطار من السعي نحو تحقيق هدف التوازن بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية، وهدف التوازن الإقليمي، وتظهر تلك الحاجة بوضوح اشد في الاقتصادات النامية بضمنها العراق، نظرا للإهمال شبه التام لقضية توزيع الدخل، التي كانت أحد الأسباب الرئيسية لإخفاق سياسات التصنيع في تحقيق أهدافها المتعلقة بتوسيع السوق المحلية وتحقيق الاستيعاب الإنتاجي لفائض العرض من العمالة غير الماهرة^[4] وبهدف التعرف على آليات توزيع الدخل وتطور مستويات المعيشة في العراق سنتناول بالتحليل كل من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقراء من السكان و توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الأجور والدخل الرأسمالية .

(1) حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

غالبا ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، بما ينطوي عليه ذلك من إمكانيات على تحقيق التراكم الرأسمالي وما يفضي إليه هذا التراكم من تقدم مستمر في إنتاجية العمل، فضلا عن استخدام هذا المؤشر للدلالة على التغييرات في مستوى وبنية الطلب^[5]. ورغم تصنيف العراق ضمن مجموعة الأقطار مرتفعة الدخل خلال الفترة (1972-1979) بحسب هذا المؤشر، بعد أن بلغ معدل نمو الناتج المحلي للفرد أكثر من (7%) وكما يشير الى ذلك الجدول رقم (1) إلا انه بعد انقضاء تلك الفترة وعلى عتبة عقد الثمانينات شهد هذا المتغير عدداً من التقلبات الهابطة، نتيجة للارتباط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم حصة الفرد منه بمساهمة قطاع النفط الخام في هذا الناتج، وتوضح هذه النتيجة عن متابعة كل التغييرات في معدل نمو في مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج خلال الفترة المذكورة . فبعد أن بلغ هذا المعدل في الفترة الأولى 1975 - 1979 (7.2%) مع وصول مساهمة القطاع الاستخراجي إلى (8.17%) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (5.10%)، انخفض في الفترة الثانية (1980-1985) إلى (4.10-) مع انخفاض مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج إلى (28-) شهد ومعدل نمو الناتج إلى (7.3-) و تقام التدهور هذا المعدل بعد فرض الحصار الدولي في آب 1991 حيث وصل خلال الفترة الأخيرة (1989-1991) إلى (4.52-) نتيجة للتراجع الكبير في عملية أنتاج وتصدير النفط، الذي انخفض معدل النمو في مساهمة القطاع الاستخراجي إلى (8.87-)، ومعدل النمو في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (6.49-) وتزداد الأمور تعقيدا، عندما نأخذ في الاعتبار حالة الاستقرار النسبي في كل من معدل نمو السكان ونسبة السكان الحضرة خلال نفس الفترة وكما يتضح من الجدول الآتي :-

[4] B.H.Chenery “ Structural Change And Development Policy “ Oxford University Press , 1979 pP.20-21

[5] B.H.Chenery &M.Syrquin “Patterns Of Development.1950-1970”. Oxford University Press.1977.P.7

جدول رقم (1) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج وحصّة الفرد من الناتج والسكان ونسبة الحضر الى مجموع السكان خلال الفترة (1975 – 1991)

الفترة	معدل النمو في مساهمة القطاع الاستخراجي الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو السكان	معدل النمو في حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في نسبة السكان الحضر
1979-1975	-17.8	10.5	3.3	7.2	4.9
1985-1980	28	-7.3	3.1	-10.4	4.5
1989- 1986	7	4.1	3.2	1	6.2
1991- 1989	-87.7	-49.6	2.8	-52.4	4.2

المصدر : النسب مستمدة من البيانات المنشورة في
 (1) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي " الاقتصاد العراقي 1976-1980 " بغداد في 1982
 (2) وزارة التخطيط " الاقتصاد العراقي 1980 - 1990 " بغداد في 1992
 (3) وزارة التخطيط " خلاصة الخطة الاستثمارية " بغداد في 1993

وترد تحفظات عديدة على استخدام هذا المؤشر للتعبير عن مستوى المعيشة ، في ظل غياب المعلومات المتصلة بمستوى تغطية الحاجات الأساسية لأفقر مجموعة من السكان، التي يمكن إن تولد انطبعا عن مستوى العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع لهذا سيتم اللجوء إلى استخدام المؤشر الآتي :

(2) نسبة الفقراء من السكان

أخذ هذا المؤشر يحظى بالمزيد من الاهتمام لكونه احد المؤشرات المتصلة بمستويات التنمية البشرية في العالم ، فضلا عن كونه مؤشرا أكثر دلالة على مستوى معيشة السكان مقارنة بمؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم اللجوء إلى مؤشر خط الفقر لاحتساب نسبة الفقراء من السكان ، ويمثل خط الفقر هنا مقدار الاحتياجات الاستهلاكية الدنيا لأدنى فئة دخلية من السكان وفي كل من فقرات الغذاء والملابس والأحذية ،تضاف نسبة (20 %) لتمثيل فقرات الإنفاق الاستهلاكي الأخرى [6] وعند تطبيق هذا المؤشر على نتائج بحوث ميزانية الأسرة في العراق خلال العامين (1979 و 1988) ظهرت النتائج الآتية :-

جدول (2) نسبة وعدد السكان الفقراء في العراق خلال عامي 1979 - 1994

السنة	مجموع السكان بالمليون	عدد السكان ضمن خط الفقر بالمليون	نسبة السكان ضمن خط الفقر %
1979	12.82	4.42	34.47
1988	16.88	6.15	36.43
1994	20	14	70

المصدر:- 1-قصي الكليدار "قياس مستوى المعيشة في العراق " أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،بغداد 1991 ص 254- 258.

2- United Nations ,Human Development Report, 1996m p.95

[6] قصي الكليدار " قياس مستوى المعيشة في العراق " أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 1991 ، ص58-ص59

يتبين من الجدول، إن نسبة السكان ضمن مؤشر خط القطر قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مع التدهور في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كانت (47.34 %) في العام 1979 تقابل (42.4) مليون نسمة من السكان ارتفعت هذه النسبة إلى (43.36 %) تقابل (6.15) مليون نسمة من السكان، وقد تضاعفت هذه النسبة بعد فرض الحصار الدولي في العام 1991، نتيجة لموجات التضخم المفتوح التي تدفقت على الاقتصاد العراقي وتدهور القوة الشرائية للعملة العراقية، التي أدت إلى انهيار الفئة الداخلية المتوسطة من السكان، التي كانت تقدر في العام 1988 بحوالي (55 %) من مجموع السكان فبحسب تقديرات الأمم المتحدة إن هذه النسبة قد وصلت إلى (70 %) في عام 1991^[7]، وبذلك بلغت نسبة السكان ضمن خط الفقر (14) مليون نسمة من سكان العراق.

ووفقاً للمؤشرات المذكورة، فإن المجتمع العراقي قد انقسم بعد فرض الحصار الدولي، إلى فئتين أحدهما، تمثل حوالي ثلاثة أرباع السكان تنخفض دخولها الحقيقية بشكل مطرد وهي الفئة التي تحملت أعباء الحصار الدولي بمعدل يفوق المتوسط العام لأعبائه الاقتصادية وتشكل غالبيتها العظمى من مستلمي الأجور والرواتب من الموظفين والمتقاعدين ومستلمي الإعانات الاجتماعية والفلاحين الذين لا يملكون أية حيازات، أو ممن لهم حيازات زراعية صغيرة والعمال الزراعيين. إما الفئة الثانية فتشكل حوالي ربع السكان وهي الفئة التي أتاح لها التفاقم في الاختلالات الهيكلية، فرصة الاستفادة من استمرار الحصار لتحقق ارتفاعاً مطرداً في أرصدها الحقيقية والنقدية، وتشكل غالبيتها العظمى من الأفراد العاملين في القطاع التجاري الخاص وكبار الملاك في القطاع الزراعي وقادة الجيش والموظفين الكبار في الحكومة وبخاصة حاشية النظام في ظل هيمنة النمط السلطوي للتوزيع (حيث تكون حصة الفرد من الدخل القومي بحسب درجة قربها من السلطة)، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات على أنماط الطلب الاستهلاكي وعلى توجهات السكان نحو السلع الغذائية والزراعية والسلع التحويلية، فوفقاً لافتراض النظري لـEngel فإن حصة المنتجات الأولية والزراعية من الطلب والإنتاج تتناقص لصالح ارتفاع الأهمية النسبية للمنتجات الصناعية التحويلية مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع حصة الفرد من الدخل، ويحصل العكس عندما تتدهور مستويات الدخل وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، فإن الطلب سينتقل على السلع ذات المرونة الداخلية المنخفضة وبشكل خاص السلع الزراعية والغذائية^[8].

وعند مراجعة تطور التركيب النسبي للاتفاق على المجاميع السلعية المكونة للاستهلاك العائلي في العراق تتأكد لدينا صحة افتراض Engle، وخصوصاً عند المقارنة بين التركيب النسبي للاتفاق خلال فترة قبل الحصار (1979-1988) وفترة بعد الحصار (1991) فعلى الرغم من أن نسبة الاتفاق على المواد الغذائية اتجهت نحو الارتفاع لتصل إلى أكثر من نصف مكونات الإنفاق (50.2%) مقارنة بـ (46.2%) في العام 1979، إلا إن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً للنظر في عام 1991 لتصل إلى (67.8%) وهي نسبة تدل أيضاً على مستوى التدهور الذي طرأ على الدخل، الذي يظهر الصورة أكثر وضوحاً عند المقارنة مع التركيب النسبي للاتفاق في الاقتصادات الصناعية المتقدمة، حيث لا يتجاوز الاتفاق على فقرة المواد الغذائية والدخان والكحوليات في تلك الأقطار نسبة (15%) مقارنة بالاتفاق على السلع التحويلية والخدمات التي تغطي حوالي (80%) من مكونات الاتفاق، وتشكل الأثاث والسلع التحويلية حوالي (42%) منه، بينما لا تتعدى هذه النسبة في العراق (10%) في أفضل الظروف، الأمر الذي يعكس مستوى الضيق في سوق المنتجات التحويلية

[7] United Nations ,Human Development Report,1996m p.95

[8] وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي " توزيع الدخل في العراق " بغداد - 1990، ص 30 ص 32

جدول رقم (3) تطور التركيب النسبي للاتفاق على المجاميع السلعية في العراق والدول المتقدمة

ت	المجاميع السلعية الرئيسية	1979 العراق	1988 العراق	1991 العراق	1985-1980 الدول المتقدمة
1	المواد الغذائية	46.2	50.2	67.8	15
2	الدخان والكحوليات	2.6	1.3	2	7
3	الأقمشة والملابس والأحذية	10.6	10.6	8.8	7
4	الأثاث والسلع المنزلية	8.8	6.7	6.6	4
5	الإيجار والوقود والطاقة	15.4	19.9	5.1	12
6	النقل والمواصلات	8.3	6.5	6.4	10
7	التسلية والتعليم والثقافة	1.9	0.8	0.5	12
8	العناية الطبية	1.8	1.6	0.7	33
9	سلع وخدمات متنوعة	4.4	2.4	2.1	-

المصدر : (1) النسب الخاصة بالعراق، رضا صاحب آل علي " تحليل الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في العراق " أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . 1995 . ص 99
World Bank "World development report 1989.Oxford 1989.p.183 (2) النسب الخاصة بالدول الصناعية المتقدمة

(3) توزيع الناتج الكلي الإجمالي بين الأجور والدخول الرأسمالية

إن تحديد مقدار مساهمة كل من عنصر العمل و عنصر رأس المال في توليد الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الجزئي والكلّي تخضع للاعتبارات عديدة اقتصادية واجتماعية يأتي في مقدمتها نمط الملكية ودرجة تركّزها ، فكلما تركّزت بأيدي قلة من الأفراد زادت نسبة الإرباح على حساب الأجور [9]. وللتعرف على مستويات التفاوت في توزيع الدخل بين العناصر المساهمة في عملية الإنتاج في الاقتصاد العراقي نعرض الجدول الآتي :-

جدول (4) تطور حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي في القطاعين العام والخاص للفترة * من 1975 إلى 1991

السنة	إجمالي حصة الأجور	حصة الأجور في القطاع العام	حصة الأجور في القطاع الخاص
1975	26.2	22.9	29.1
1980	17.9	15	28.7
1985	29.1	33.1	27.1
1990	31.9	32.7	28.3
1991	32.9	37.7	27.5

المصدر:- النسب محتسبة من بيانات ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

نخلص من الجدول المذكور ما يأتي :-

(أ) لم تتجاوز حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1975-1991 كمتوسط (28%) وهذا يعني إن نسبة الدخل الرأسمالية قد بلغت (72%) خلال الفترة نفسها، وتعكس تلك النسب حجم

[9] وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، توزيع الدخل في العراق " بغداد - 1990 ، ص 30 ص 32

* جميع النسب الواردة في البحث تعود إلى قيم محتسبة بالأسعار الثابتة لعام 1980

التفاوت في توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج في العراق، الذي انعكس بشكل ضيق في نطاق السوق المحلية وبخاصة إمام المنتجات الصناعية التحويلية .

(ب) إن الارتفاع النسبي في حصة الأجور في القطاع العام في العامين 1985 و 1991 يعود إلى تدهور مساهمة القطاع الاستخراجي في الإرباح، ولم يأت نتيجة لحدوث تغييرات في الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بتوزيع الدخل .

(ت) شهد القطاع الخاص استقرار واضح في التوزيع النسبي للأجور والأرباح، إذ بلغت حصة الأجور كمتوسط حوالي (28 %) خلال الفترة من 1975 إلى 1991 مقابل (72%) للإرباح

(ث) عند المقارنة بين القطاعين العام والخاص نلاحظ أن حجم التفاوت بين الأجور والأرباح في القطاع العام اقل نسبيا من القطاع الخاص، وبشكل خاص بعد منتصف الثمانينات حيث وصلت حصة الأجور خلال الفترة من 1985 إلى 1991 إلى حوالي (35%) مقابل (65%) حصة الإرباح .

وبصورة عامة ، استمر التفاوت في توزيع الدخل في العراق لصالح الدخل الرأسمالية وفئة أصحاب الدخل المرتفعة من موظفي السلطة، وشجع ذلك على شيوع الأنماط الاستهلاكية التي تحاكي الأنماط السائدة في الدول المتقدمة ، فضلاً على محاكاة أصحاب الدخل المنخفضة والمتوسطة لأصحاب الدخل المرتفعة، وقد ترتب على ذلك حصول ارتفاع كبير في الميل الحدي للاستهلاك وفي حجم الاستهلاك ، وانخفاض مستوى الادخار والتراكم الرأسمالي وبالتالي ازداد الميل الحدي للاستيراد ، انعكست كل هذه التغييرات على تشكيلة المنتجات والأنماط الصناعية المعتمدة في القطاع الصناعي التحويلي حيث تم التركيز على تبني سياسة تعويض الاستيرادات من السلع المعمرة والسلع الكمالية والمكثفة لرأس المال لتلبية احتياجات هذه الفئة من السكان، كما أدى ذلك إلى إساءة تخصيص الموارد لصالح هذه المنتجات، وعلى حساب السلع الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة التي تشكل أغلبية السكان

ثانياً - العلاقة بين الاستهلاك والادخار (والاستثمار)

تعد عملية تخصيص الموارد بين ما هو مخصص لأغراض الاستهلاك، وما هو مخصص لأغراض الاستثمار والتراكم الرأسمالي، من أهم المسارات التي تحدد طبيعة التوجهات الإنتاجية والاستهلاكية وحجم القدرات الكامنة لتحقيق التحول الهيكلي في لاقتصاد القومي^[10].

ومن متابعة بنود الاتفاق الاستهلاكي الخاص ، والعام، وتكوين رأس المال الخاص والعام، في الجدول رقم (5) يمكن أن نميز بين فترتين، الأولى هي (1975 – 1980) والفترة الثانية هي (1981 - 1990) حيث تميزت الفترة الأولى، بوجود اتجاه تصاعدي للإنفاق مدفوعاً بوفرة إيرادات النفط، غير أن هذا التصاعد في مكونات الطلب الخاص والعام، رافقه تغيير في الأهمية النسبية لهذه العناصر. إذ انخفضت الأهمية النسبية للاستهلاك الخاص من (35.2%) عام 1975 إلى (22.6%) عام 1980 كما انخفضت نسبة الاستهلاك الحكومي من (19.3% إلى 15.4%) عام 1980، وهذا يعني أن نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج قد انخفضت من (54.5%) عام 1975 إلى (38%) عام 1980، غير إن هذا الانخفاض لم يكن مصحوباً بارتفاع في إجمالي تكوين الرأسمالي، الذي انخفض بدوره من (36.1%) عام 1975 إلى (30.5%) عام 1980، ويعود هذا انخفاض إلى محدودية الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد الوطني، التي ارتبطت بمحدودية مستوى تطور مكونات رأس المال الإنتاجي المباشر للصناعات الإنتاجية والوسيط من ناحية، وانخفاض مستوى تطور مكونات رأس المال الفوقي الاجتماعي (خدمات البنية الأساسية) وقدرات إدارة العمليات الاستثمارية من ناحية ثانية، كما ساهمت في هذا انخفاض حالة التنافس غير الاقتصادي على موارد النقد الأجنبي، التي كانت سائدة بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الاستهلاكية ، التي كانت تحسم دائماً لصالح الأنشطة الاستهلاكية وبخاصة ذات التوجه الحربي بسبب ظروف الحرب، وكان من الطبيعي إن تؤدي هذه العملية في ظل محدودية إمكانيات الجهاز الإنتاجي ونقص المهارات إلى حدوث ارتفاع كبير في معدلات الاستيراد من ناحية وارتفاع كبير في معدلات التضخم من ناحية ثانية، وعززت هذه الظروف من هيمنة القطاع العام وإزاحة أنفاق القطاع الخاص (الاستهلاكي والاستثماري) اضطر الأخير إلى تحجيم طموحه الإنفاقي و تفضيل الاحتفاظ بالسيولة النقدية على توجهات الاستثمار، ويظهر

ذلك من ارتفاع الفائض في الميزان العائلي من (3.1%) عام 1975 الى (10.9%) و ساهمت هذه الحالة في تكريس التوجه نحو المضاربة وأعمال المقاولات بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة في عملية الاستثمار، والقيود المفروضة على المجالات الإنتاجية [11]، كما أخفقت السياسات الاقتصادية والتوجهات الاستثمارية التي تم تبنيها في تلك الفترة (1975-1990) في خلق نموذج للتراكم والنمو يتصدى لمعالجة الاختلالات الهيكلية ونواحي الضعف الأخرى التي ينطوي عليها الاقتصاد العراقي، ويعود هذا الإخفاق الى أن تلك السياسات لم تحسن التصرف بالموارد النفطية خلال فترة انتعاش الموارد النفطية، وهي الفترة التي امتدت من منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات، إذ لم تخصص نسب الاستثمار الكفيلة بتهيئة المقدمات الضرورية لانطلاق عملية التنمية والتصنيع في العراق وبخاصة تلك الاستثمارات الموجهة نحو استكمال عناصر رأس المال الإنتاجي، وعناصر رأس المال الفوقي الاجتماعي، لهذا وصفت تلك الفترة بفترة التنمية الضائعة [12]، وبخاصة بعد أن شكلت الفترة التي أعقبتها فترة جزر للاقتصاد العراقي بعد انكماش تلك الموارد، فما إن تعرضت الموارد النفطية في السنوات الأولى من الثمانينات الى الانخفاض حتى تعرض الاقتصاد الى رياح معاكسة، لم يستطع الصمود إمامها، تمثلت بتدهور أسعار النفط وإيراداته من جانب، و تصاعد الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص وبشكل خاص الإنفاق الدفاعي نتيجة لظروف الحرب مع إيران من جانب آخر، فتميزت الفترة الثانية (1981 – 1990) بهيمنة تأثير الاعتبارات الأمنية، وأولوية الإنفاق على الحرب، فارتفع الإنفاق الاستهلاكي العام من (16%) كمتوسط خلال الفترة (1975 - 1980) إلى حوالي (33%) كمتوسط للفترة (1981-1988) إلا إن هذا التأثير يظهر بوضوح أكثر عند متابعة مجموع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري الذي ارتفع من (34.6%) عام 1980 إلى (73.1%) عام 1981 ثم إلى (76.7%) عام 1983، والانخفاض الذي حدث في تلك النسبة في الجزء الأخير من تلك الفترة يعود الى ظهور الاختناقات والمصاعب التمويلية المرتبطة بتدهور إيرادات النفط، و من الطبيعي في مثل هذه الظروف أن تتم التضحية بالاستثمار الإنتاجي لعدم مرونة الإنفاق الاستهلاكي العام بشكل عام وبخاصة الإنفاق العسكري باتجاه التخفيض لارتباطه بتغطية متطلبات الحرب وتغطية نفقات الدولة الأمنية، ويتبين من الجدول رقم (6) أن نسبة الإنفاق العسكري الى الأنفاق على الناتج المحلي قد أخذت اتجاها تصاعديا خلال الفترة (1980-1987) بعد أن وصلت المواجهة العسكرية بين العراق وإيران في جبهات القتال الى الذروة. وفي ظل هذه الظروف بدأ الاتجاه العام لعملية التحول الهيكلي يتجه نحو تفضيل الاستهلاك على الاستثمار الإنتاجي، ويمكن ملاحظة ذلك عند النظر الى حصة الاستهلاك الكلي الخاص والعام من الإنفاق الكلي على الناتج التي بلغت ذروتها عام 1983 حيث وصلت هذه الى (93%) ثم بدأت بالانخفاض بعد نهاية الحرب مع إيران فوصلت إلى (56.3%) في العام 1990، في مقابل ذلك انخفضت حصة الاستثمار الكلي (الخاص والعام) من (63%) في العام 1981 الى (15.1%) في العام 1983 ثم الى (23.7%) في العام 1985 حتى وصل الى (20.9%) في العام 1988 ثم شهدت ارتفاعا قليلا بعد نهاية الحرب ليصل الى (31.9%) في العام 1990. وكان من الطبيعي في ظل هذه الظروف إن تشهد نسب العجز في موازنة الحكومة ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ هذا العجز ذروته عام 1983 عندما بلغ (-40.9%) ثم انخفضت في العام 1985 الى (-9.1%) واستقر في السنوات التالية من 1987 الى 1990 عند حوالي (-14%). وهكذا فإن الاختلالات والتشوّهات قد ازدادت تفاقما خلال عقدي السبعينات والثمانينات حتى وصلنا الى أب 1990 مع فرض الحصار الدولي، حيث بدأ دور النفط في عملية التنمية يتضاءل تدريجياً [13].

[11] وزارة التخطيط، هيئة الاقتصادي " تطور الإنفاق النهائي في العراق " بغداد، 1989

[12] رمزي زكي " أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية " في ندوة التنمية

البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995

[13] احمد ابراهيم العلي " تقويم السياسات الاقتصادية في العراق للفترة 1980-1991 " وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، بغداد 1992

جدول رقم (5) التوزيع النسبي للإنفاق على الناتج المحلي في العراق خلال الفترة (1975-1990)

بنود الاتفاق/ السنوات	1975	1980	1981	1983	1985	1987	1988	1990
1-الاستهلاك الحكومي	19.3	15.4	30.9	41.3	28.6	31.7	33.9	19.3
2-الاستهلاك الخاص	35.2	22.6	37.3	51.7	52.4	51.4	51.5	37
3-مجموع الاستهلاك	54.5	38	68.2	93	80.9	83.1	85.3	56.3
4- تكوين رأس المال الحكومي	22.3	19.1	42.2	35.4	22.3	16.9	10.7	15.4
5-إجمالي تكوين رأس المال الخاص	3.7	4.8	9	6.2	5.5	3.5	4.1	11.7
6-التغيير في المخزون	10.1	6.6	-11.8	-26.5	-14.1	-0.7	6.1	4.8
7-إجمالي الاستثمار	36.1	30.5	63	15.1	23.7	19.7	20.9	31.9
مجموع الإنفاق الحكومي 4+1	41.6	34.6	73.1	76.7	51	48.6	44.5	34.7
مجموع الإنفاق الخاص 5+2	38.9	27.3	46.4	57.9	57.6	54.9	55.6	48.7
موازنة الحكومة	3.3	26.1	-37.8	-40.9	9.1	-14.3	-14	-14.1
الميزان العائلي	3.1	10.9	15.6	4.5	4.9	5.2	5.7	4.8

المصدر:-هيئة التخطيط الاقتصادي " تطور أوجه الإنفاق النهائي في العراق " بغداد ، 1990

جدول رقم (6) تطور نسبة الإنفاق العسكري الى الإنفاق على الناتج المحلي في العراق خلال الفترة (1975-1990)

السنة	1975	1980	1981	1983	1985	1987	1990
الإنفاق العسكري / الإنفاق على الناتج المحلي	22.5	36.9	66	59.5	38.4	24.2	20

المصدر: عباس النصر اوي "الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل1950-2010" دار الكنوز الأدبية، بيروت، ص127

لثاء - العلاقة بين عناصر الإنتاج

تكشف دراسة العلاقة بين عناصر الإنتاج عن واقع الوفرة النسبية لهذه العناصر حجماً، وتخصصاً، وكفاءة، كما تبين معدلات التخصص والتبذير والكلفة الفرصية وعلاقتها بشروط الكفاءة بجانبها التكنيكي والاقتصادي. وبهدف دراسة العلاقة بين عناصر الإنتاج في الاقتصاد العراقي سنتناول ما يأتي :-

1- التوزيع القطاعي للقوى العاملة

يكشف التحول في البنية القطاعية للقوى العاملة، عن نمط التحول في الهيكل الاقتصادي، حيث جرى هذا التحول في الاقتصادات المتقدمة متفقاً مع ما ذهب إليه S. Kuznets [14] من القطاع الزراعي نحو الصناعة التحويلية، ومن ثم الى قطاعات الخدمات، وفي المقابل ذلك نجد أن نمط التحول السائد في الاقتصادات النامية، هو الانتقال من القطاع الزراعي (أو حتى الرعوي) الى القطاعات الخدمية و الاستخراجية ومن ثم الى الصناعة التحويلية. و يكشف لنا الجدول رقم (7) كيف جرى هذا التحول بسرعة في الاقتصاد العراقي، من القطاع الزراعي نحو أنشطة الخدمات، وبشكل يفوق كثيراً المستويات المقارنة السائدة في الاقتصادات النامية، فضلاً عن عدم انسجام هذا التحول مع مرحلة التطور الاقتصادي في العراق، حيث اقترنت الزيادة في معدلات الهجرة نحو المناطق الحضرية بضعف المرونة التشغيلية لقطاع الصناعة التحويلية، الذي لم تتجاوز نسبة استيعابه للمشتغلين خلال الفترة (1975-1991) كمتوسط نسبة (8.7%) من مجموع المشتغلين وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالأقطار النامية الأخرى، التي بلغت (14%) والأقطار المتقدمة التي بلغت (32%) و أدى هذا الوضع الى تركيز القوى

S.Kuznets, " **Modern Economic Growth :Rate . Structure. And Spread**" new haven, University [14] Press 1966 PP(150-152)

العاملة في القطاعات المنخفضة الإنتاجية، والقطاعات التي لا تعتمد التطور التكنولوجي في نشاطها الإنتاجي وبخاصة أنشطة الإدارة العامة والدفاع، فارتفعت نسبة التطوع في الجيش والشرطة وقوى الأمن، وساهم هذا الاتجاه في ارتفاع معدلات البطالة المقنعة و انخفاض الإنتاجية الكلية للاقتصاد العراقي. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح عند مقارنة الفترة (1975-1980) بالفترة (1985-1990)، فالقوى العاملة التي تنتسح من القطاع الزراعي يجري استيعابها في المناطق الحضرية من قبل الأنشطة غير السلعية، وبشكل خاص أنشطة الإدارة العامة والدفاع*، ويجري ذلك في ظل وجود الأنشطة الإنتاجية التي تتصف بمحدودية الاستخدام للقوى العاملة، كالقطاع الاستخراجي الذي يعتمد نمط الكثافة الرأسمالية المرتفعة في نشاطه الإنتاجي، لذا فإن نسبة استيعابه للمشتغلين تتميز بالانخفاض النسبي، ولم تتجاوز (4.1%) خلال الفترة (1975-1990) وقطاع الماء والكهرباء الذي هو قطاع صغير محدود الاستخدام للقوى العاملة، و قطاع البنوك والتأمين الذي يعتمد في نشاطه على نوع معين من القوى العاملة من أصحاب المؤهلات الأكاديمية ذات الصلة بالنشاط المالي .

جدول رقم (7) التوزيع النسبي للمشتغلين بحسب الأنشطة الاقتصادية في العراق للفترة من 1985 الى 1990

القطاع	1975	1980	1985	1990
الزراعي	48.4	41.2	37.2	31.7
الاستخراجي	1.4	1.4	1.6	1.3
الصناعة التحويلية	9.3	9.9	7.5	7.9
الكهرباء والماء	0.9	0.9	1.3	0.9
البناء والتشييد	6.8	8.9	8.3	9.7
مجموع السلعية	66.8	66.3	56.1	51.9
النقل والمواصلات	7.4	8	10.2	13.5
التجارة	8.8	9.9	8.3	11.7
البنوك والتأمين	0.7	0.7	1.5	1.6
الإدارة العامة والدفاع	12.4	15	20	17
الخدمات الشخصية	3.9	4.1	3.9	4.7
مجموع غير السلعية	33.2	33.7	43.9	48.1

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة تخطيط القوى العاملة " إحصاءات القوى العاملة " للسنوات المذكورة

وإذا أضفنا إلى تلك القطاعات قطاع الصناعة التحويلية، الذي انخفض نسبة استيعابه للمشتغلين خلال الفترة الثانية، فإن هذه الصورة تعكس بوضوح أكبر حالة الاختلال البنائي السائدة في التوزيع القوى العاملة لصالح الأنشطة الهامشية والأنشطة المنخفضة الإنتاجية كأنشطة البناء والتشييد والإدارة العامة والدفاع وتجارة الجملة والمفرد والنقل والمواصلات. وتتأكد هذه الحقيقة بوضوح أكبر عند مراجعة التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاع العام خلال الفترة نفسها، فمن الجدول رقم (8) نلاحظ أن قطاع الخدمات، وبشكل خاص أنشطة الإدارة العامة والدفاع، يمتص أكثر من نصف قوة العمل في القطاع العام، وعند المقارنة بين اتجاهات التغيير في قطاع الخدمات وسائر أنشطة الاقتصاد، نلاحظ إن مستوى التشغيل في قطاع الخدمات يتحدد بالطاقة الاستيعابية لقطاعات التشغيل الأخرى، وهذا يعني إن الطاقة الاستيعابية لهذا القطاع لا تتحدد بالاحتياجات الفعلية من قوة العمل وإنما بحجم مخرجات النظام التعليمي، والمتبقي من قوة العمل المتاحة. ومع بداية عقد الثمانينات بدأت تنخفض القوى العاملة ذات المستوى التعليمي المنخفض في القطاع العام، لصالح خريجي المعاهد والكليات، وهذا يؤكد أن أجهزة الحكومة كانت المجال الرئيسي لتوظيف القوى العاملة خلال الفترة (1975-1990)، وبشكل خاص من

*في العام 1982 تم تبديل تسمية قطاع الإدارة العامة والدفاع إلى قطاع خدمات التنمية الاجتماعية، في جميع الإحصاءات العراقية الرسمية، وارتبط هذا التغيير بظروف الحرب العراقية الإيرانية، وما تطلبته من تعميم على البيانات ذات الصلة بالجانب العسكري، ونظرا لكون التسمية الأولى هي الأكثر دلالة على طبيعة نشاط هذا القطاع بلجأ الباحث إلى استخدامها عند تناول هذا النشاط.

بعض الاختصاصات التي تعاني من فائض في كوادرها ، حيث جرى تشغيلها في الأعمال الإدارية والمكتبية.

و يعني ذلك في المحصلة، أن حالة الضعف الهيكلي في القطاع الزراعي قد ساهمت في دعم عوامل الطرد السكاني من الريف نحو المناطق الحضرية ، بينما ساهم التوسع غير الإنتاجي للقطاع غير السلعي في زيادة تشبث المهاجرين بالمراكز الحضرية، للعمل في أنشطة القطاع العام وبخاصة في نشاط الإدارة العامة والدفاع، وأنشطة القطاع الخاص وبخاصة الأنشطة الهامشية للقطاع غير المنظم، فاستمر الاقتصاد الريفي في تدهوره الإنتاجي، وازداد التشوه الهيكلي للاقتصاد الحضري، وقد لعبت وفرة الإيرادات النفطية، وضعف دور القطاعات السلعية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية في تفاقم هذه النتيجة [15]

جدول رقم (8) التوزيع النسبي للمشتغلين بحسب الأنشطة الاقتصادية في القطاع العام في العراق

الفترة/القطاع	الزراعة	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	التجارة الجملة والمفرد	الخدمات	أخرى
1975	9.9	14.8	9.7	9.7	6.3	44.6	5.0
1980	7.5	14.8	7.8	12.9	5.1	47.1	4.8
1985	5.8	12.2	8.5	6.5	8.4	52.0	6.6
1990	3.3	10.2	11.4	8.2	7.5	52.6	6.8

المصدر المذكور أسفل الجدول (4).

(2) واقع التكوين الرأسمالي وعلاقاته الهيكلية

(1-2) توزيع الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية

يكشف نمط تخصيص الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية عن طبيعة التوجهات الاستثمارية ونظام الأولويات الذي يستند إليه، وما ستؤول إليه التنمية القطاعية، والتحويلات في البنيان الإنتاجي فيمكن من التعرف على التوزيع القطاعي للاستثمار، أن نقدر مستوى مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفي مجموع التشغيل، وبالتالي تقدير مدى فعالية دوره التنموي لهذا القطاع [16].

يعرض الجدول رقم (9) التوزيع القطاعي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق ومن نلاحظ ما يأتي :-

1- تميزت الفترة (1975- 1980) بوجود زيادات ملحوظة في إجمالي الاستثمارات الموجهة نحو جميع الأنشطة، ارتبطت بالزيادة في الإيرادات النفطية، وبحسب التوزيع النسبي جاء قطاع الصناعة التحويلية بالمرتبة الثانية، ويعود الاهتمام بهذا القطاع في هذه الفترة الى السعي نحو تصنيع الموارد الاستخراجية محلياً وبخاصة النفط الكبريت والفوسفات، والى السعي نحو توسيع دور القطاع العام، وركز هذا التوسع على نقل التجهيزات الرأسمالية المستوردة للصناعات المعوضة عن الاستيراد و وعلى أنشطة التصنيع العسكري، كما شهدت هذه الفترة بروز مشكلة محدودية الطاقة الاستيعابية للاستثمار، التي قلصت من فرص زيادة معدلات الاستثمار في جميع الأنشطة .

2- شهد النمط القطاعي لتخصيصات الاستثمار تديلاً عنيماً في الأولويات القطاعية في الفترة الثانية من (1985-1988) ، خاصة بعد أن تبدل نظام الأولويات الاستثمارية لصالح للأنشطة التي تدعم المجهود

[15] هوشيار معروف " تصنيع الريف في الأقطار النامية " مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1989، ص76

الحربي، فجاءت التخصيصات الموجهة نحو مجالات التصنيع العسكري ونشاط الإدارة العامة والدفاع في مقدمة تلك الأنشطة، الذي وصلت تخصيصاته الاستثمارية خلال الفترة (1981-1988) إلى (34.1%)، فقد دفع التدهور في إيرادات النفط إلى عودة الاهتمام بالقطاع الزراعي، لتعويض النقص في العملات الأجنبية، لذا شهدت حصة هذا القطاع ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي تكوين رأس المال الثابت من (7.2%) خلال عام 1975 إلى (10%) كمتوسط لتلك الفترة بينما كان تأثير تلك الظروف سلبياً على تخصيصات قطاع الصناعة التحويلية، إذ أخذ الاهتمام في هذا القطاع يضعف تدريجياً ويتركز في الأنشطة المرتبطة بالقطاع الاستخراجي وهي الصناعة البتروكيماوية وصناعة تصفية النفط، لوفرة موادها الأولية الخام وارتباطها بالأسواق الأجنبية، بالإضافة إلى التوسع في أنشطة الصناعة التعدينية غير المعدنية نتيجة التوسع في أعمال البناء وبخاصة بناء الملاجئ والثكنات العسكرية، والطرق والجسور والإنشاءات الأخرى المرتبطة بإدامة زخم المجهود الحربي، أما الفروع الأخرى المعوضة عن الاستيراد فشهدت إهمالاً نسبياً خلال تلك الفترة نتيجة لارتفاع معاملات استيرادها.

3- لم يطرأ تبدل مهم على نظام الأولويات القطاعية خلال الفترات اللاحقة (1989-1992) أما الارتفاع في نسب التخصيصات الاستثمارية لقطاع الصناعة التحويلية والماء والكهرباء خلال هاتين الفترتين، فيعود بالدرجة الأولى إلى التخصيصات التي تم توجيهها خلال الفترة الأولى (1989-1990) لإعادة أعمار المنشآت التي تدمرها خلال الحرب مع إيران، واستمرار دعم الأنشطة الصناعية المرتبطة بالتصنيع العسكري، والسبب نفسه ينطبق أيضاً على الفترة الثانية (1991-1992) فقد أصيبت معظم محطات توليد الماء والكهرباء وعدد كبير من منشآت الصناعة التحويلية بأضرار فادحة خلال حرب الخليج الأولى (من 17 كانون الثاني -28 شباط 1991) وأملت ظروف إعادة أعمارها إلى رفع نسب التخصيصات الموجهة لهذين القطاعين.

أما توجهات الاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص، فيمكن ملاحظة التغيرات التي طرأت عليها من تحليل بيانات الجدول رقم (10)، فالحقائق الواردة في هذا الجدول تكشف عن نظام الأولويات في توجهات الاستثمار في القطاعين العام والخاص، كما تكشف عن حجم الاختلال بين المكونات النسبية للاستثمارات القطاعية وكما يأتي:-

1- استحوذ قطاع الإدارة العامة والدفاع على حصة الأسد من إجمالي استثمارات القطاع العام خلال الفترة (1981-1988) فبلغت حصته (41.8%) يليه قطاع النقل والمواصلات الذي شهد توسعاً نسبياً أيضاً وبخاصة في الأنشطة المرتبطة بإدامة زخم المجهود الحربي فبلغت حصته (17.3%) وجاءت قطاع الكهرباء والماء بالمرتبة الثالثة فبلغت حصته (11.9%) والقطاع الزراعي بالمرتبة الرابعة وبلغ (10.9%) ومعظم هذه الأنشطة ترتبط إلى حد كبير بإدامة المجهود الحربي، سواء بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر، أما قطاع الصناعة التحويلية، فقد جاء بالمرتبة الخامسة (8.7%) على الرغم من أهميته الإستراتيجية من الناحية التنموية وعلى العموم فإن حصة الأنشطة السلعية كانت أقل من (40%)، في حين تجاوزت حصة الأنشطة غير السلعية (60%) أن هذا الانحياز للأنشطة غير السلعية قد عزز الطابع الاستهلاكي للاقتصاد واطضع من التوجه الإنتاجي، وقد شكل ذلك أساساً موضوعياً لتوليد موجات تضخمية مستمرة، وتكريساً لحالة الاختلال البنائي بين روافد الطلب، ومصادر توليد الإنتاج السلعي، وأدى ذلك في النهاية إلى رفع مستوى تبعية الاقتصاد العراقي للدول المتقدمة، التي أصبحت في نهاية الأمر وخلال فترة الحصار الدولي الجهة الوحيدة التي تقرر حجم إيرادات القطر من العملات الأجنبية، كما تقرر أيضاً كمية ونوعية السلع المسموح باستيرادها.

2- أما الاستثمارات القطاع الخاص فقد تركزت، في نشاط بناء الوحدات السكنية التي بلغت نسبتها (78%)، وفي تجارة الجملة والمفرد التي بلغت (4.8%) والبناء والتشييد (4.6%)، وتتمركز هذه الأنشطة في المناطق الحضرية الرئيسية وبشكل خاص العاصمة بغداد، وتعكس تلك التوجهات الاستثمارية حجم والضغوط الإجراءات المالية الإدارية، التي تعرض لها القطاع الخاص، ولأزاحته عن النشاط الإنتاجي، المحنكر من قبل القطاع العام، وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية، جاء في المرتبة الخامسة ولم تتجاوز نسبته (4%)، ويمكن القول بشكل عام أن التوجهات الاستثمارية لهذا القطاع، قد تركزت في مجالات المضاربة وبيع وشراء العقارات، والأنشطة الأخرى التي تنصف بسرعة دوران رأس المال و تحقق أرباحاً مرتفعة.

جدول رقم (9) التوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق حسب الأنشطة للفترة (1975-1992)

النشاط	1975	1980	1985	1988	1988-1981	1990-1989	1992
القطاع الزراعي	7.2	11.8	11.1	9.7	10	6.9	6.2
القطاع الاستخراجي	8.2	5	7.9	9.6	5.3	9.4	1.4
الصناعة التحويلية	22.7	12.3	6.3	3.4	7.6	16.4	28.1
الماء والكهرباء	6.6	7.2	8.4	9.2	9.7	6.3	11.8
البناء والتشييد	3.6	3.7	1.2	0.9	1.4	1	1.3
مجموع السلع	48.1	40	34.9	32.8	34	40	48.8
النقل والمواصلات	30	17.4	17.5	4.2	14.9	5	4.1
تجارة الجملة والمفرد	3.1	3.9	2.3	1.4	2.4	2.2	1.5
البنوك والتأمين	0.4	0.2	0.1	0.1	0.2	0.1	0.8
ملكية دور السكن	7.6	11.6	13.8	19.8	17.8	35.4	26.5
الإدارة العامة والدفاع	10.7	26.8	30.3	41.5	43.1	17.2	18.2
خدمات شخصية	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.2
مجموع غير السلع	51.9	60	65.1	67.2	66	60	51.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية " إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق " للسنوات المذكور

جدول رقم (10) الأهمية النسبية للاستثمار في القطاعين العام والخاص حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة (1981-1988)

النشاط	القطاع العام	القطاع الخاص
القطاع الزراعي	10.9	6.1
القطاع الاستخراجي	6.6	0
الصناعة التحويلية	8.7	3.6
الماء والكهرباء	11.9	0
البناء والتشييد	0.7	4.6
النقل والمواصلات	17.3	3.7
تجارة الجملة والمفرد	1.9	4.8
البنوك والتأمين	0.2	0
ملكية دور السكن	0	77.9
الإدارة العامة والدفاع	41.8	0
خدمات شخصية	0	0.1

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي " تطور هيكل الاستثمار في العراق " بغداد، 1993 ص 40 ص 42

(2-2) التغييرات في تركيب الموجودات الرأسمالية

يساعد هذا المؤشر في التعرف على مدى مساهمة الاستثمارات في تهيئة المستلزمات المتعلقة بعناصر رأس المال الإنتاجي المباشر وبخاصة بالنسبة للمكانن والمعدات، إلى جانب المستلزمات المتعلقة بعناصر رأس المال الفوقي والاجتماعي، وبخاصة وسائل النقل والاتصالات، وشبكات الماء والكهرباء والمباني الزراعية والصناعية ومنشآت الخدمات العامة وأبنية المدارس ومراكز البحث والتدريب والبحث، وهي

العناصر التي تعمل على توسيع الطاقة الاستيعابية للاستثمار، كما يساعد هذا المؤشر على التعرف على الجهود المبذولة في مجال تحقيق التوافق فيما بين رأس المال الإنتاجي المباشر و رأس المال الفوقي والاجتماعي، منعاً لتبديد الموارد الاقتصادية وإضعاف الكفاءة الإنتاجية للوحدات الإنتاجية، الذي سينعكس بدوره بشكل تدهور في كفاءة أداء عناصر الإنتاج [17].
والجدول الآتي يعرض التغييرات التي طرأت على هذا المؤشر في الاقتصاد العراقي :-

جدول رقم (11) تطور الأهمية النسبية للموجودات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-1990)

السنة	الأبنية السكنية	الأبنية غير السكنية	إنشاءات أخرى	مجموع الأبنية والإنشاءات	المكائن والمعدات	الأصول الثابتة	وسائط النقل
1980	18.1	17.1	26.3	61.5	22.3	2.5	10.5
1985	24.4	13.5	41.4	79.3	16.3	1.3	3.1
1990	37.6	22.6	13.3	73.5	16.7	1.3	8.5

المصدر " وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي " توجهات الاستثمارية في الاقتصاد العراقي ، بغداد ، 1993، ص15

تشير النسب الواردة في الجدول (12) إلى تركيز الاستثمارات الرئيسية في الأبنية والإنشاءات التي تجاوزت نسبتها (60%) عام 1980 ثم قفزت إلى (79.3%) في عام 1985 وجاء ذلك على حساب التدهور النسبي للاستثمار في المكائن والمعدات ووسائط النقل حيث تراجعت الأولى من (22.3%) عام 1980 إلى (16.3%) عام 1985 والثانية من (10.5%) إلى (3.1%) واستمر هذا الاتجاه في العام 1990. ويمكن تفسير هذا التراجع بعدة عوامل في مقدمتها السعي نحو رفع درجات استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة بدلاً من العمل على توسيعها بإضافة طاقات إنتاجية جديدة ، قد لا يستطيع الاقتصاد استغلالها ، بالإضافة إلى ما فرضته ظروف تدهور موارد النقد الأجنبي من إجراءات ، من ترشيد للإنفاق و تقليص في حجم الاستيراد ، وهذا يعني أن هذا التحول لم يكن ناجم عن حصول تغيير في أولويات السياسة الاقتصادية ، يقوم على التأكيد على اعتبارات الكفاءة الإنتاجية ، وتخفيض نسب رأس المال الناتج القطاعية ، وإنما فرضت ذلك التوجه ظروف الندرة في العملات الأجنبية .

رابعاً - العلاقة بين القطاعين العام والخاص

تكشف دراسة العلاقة بين القطاعين العام، عن مستويات التكامل المؤسسي ودور المبادرة الفردية وميكانيكية السوق ودرجة فعالية الرقابة العامة [18]. وبهدف متابعة تطور هذه العلاقة في الاقتصاد العراقي سنتناول

- (1) مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والتشغيل
- (2) مساهمة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية

(1-4) مساهمة القطاع العام في الناتج والاستثمار والتشغيل

ارتبط التوسع في دور القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والتشغيل في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1970-1990) برغبة الحكومة في قيادة عملية إنتاج وتصدير النفط الخام، والعمل على تقليص معدلات البطالة، وتنظيم عملية استيراد التكنولوجيا، والنهوض بالقطاع الزراعي والتنمية الاقتصادية عموماً. وعلى الرغم من الدور المتزايد الذي حظي به القطاع خلال الفترة بين منتصف

[17] A.O.Hirschman " The strategy of Economic development " New Haven ,Yale University press,1958

[18] [عبد المنعم السيد علي " دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية " مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد الثالث ، العدد الخامس، القاهرة، ربيع 1996

السبعينات ولغاية منتصف الثمانينات، إلا انه ظل يفتقر الى المتطلبات الأساسية التي تجعل منه أداة فعالة في تحقيق أهداف التنمية التي من أهمها:- [19]

1- صياغة الإستراتيجيات طويلة المدى وإنشاء الأجهزة التي تتولى التنسيق بين أنشطة هذا القطاع من جهة وأنشطة القطاع الخاص من جهة أخرى .

2- إدخال نظام متعدد الإبعاد لقياس فعالية الأداء يراعي الاعتبارات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

3- تعيين وتدريب أفضل العاملين المؤهلين للعمل في هذا القطاع .

ويمكن ملاحظة التحول الذي طرأ على نسب مساهمة هذا القطاع بعد نجاح تأميم النفط في العام 1973 مقارنة بعام 1972 حيث كانت النسبة الكبرى من مصادر توليد رأس المال بأيدي القطاع النفطي الأجنبي والنسبة الكبرى من المشتغلين لدى القطاع الزراعي الخاص، وكما يتضح من الجدول الآتي:-

جدول رقم(12) تطور مساهمة القطاع العام في العراق في الناتج والاستثمار والتشغيل للفترة (1971- 1990)

السنة/المؤشرات	1970	1975	1980	1985	1988	1990
الناتج المحلي الإجمالي	35	73	81	70	67	48
تكوين رأس المال	35	86	80	81	77	54
التشغيل	19	25	33	42	30	29

المصدر: نفس المصدر المذكور أسفل الجدول رقم (1)

أتاحت موارد النقد الأجنبي التي هيأتها إيرادات النفط الخام الفرصة المناسبة لتعزيز هيمنة القطاع العام على النشاط الإنتاجي والاستثماري والتشغيلي، وكما يتضح ذلك من التحول الذي طرأ على تلك المؤشرات في الفترة (1975- 1985) مقارنة بعام 1970، ولاسيما بالنسبة لمؤشر الناتج الإجمالي والاستثمار، رغم بقاء مساهمة هذا القطاع في التشغيل منخفضة نسبياً مقارنة بالمؤشرين السابقين لارتفاع مساهمة القطاع الزراعي الخاص في خلق فرص التشغيل، لهيمنة هذا القطاع على النشاط الإنتاجي الزراعي. وبصورة عامة يمكن القول أن القطاع العام قد ركز على خلق فرص التشغيل أكثر من تأكيده على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ورفع القدرات الإنتاجية للعاملين، فصار التشغيل هو المحور إلى الأكثر أهمية في تنفيذ المشروعات الإنتاجية، وأهمت القيود التكنولوجية عند استيعاب العاملين، وانعكس ذلك على تدهور نسب الماهرين والتكنولوجيا المتخصصين في خطوط الإنتاج مقارنة بمعدلات غير الماهرين وشبه الماهرين، وبالمحصلة فإن معايير كفاءة الأداء قد اختلت على المستويين الجزئي والكلبي، وضعفت مستوى التوافق بين الأجور والإنتاجية وبين الحوافز والتطوير، وفي نهاية تلك الفترة تم اللجوء إلى القطاع الخاص لتعديل الاختلالات السابقة ولتحقيق التوازن التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي بين عرض العمل والطلب عليه، في محاولة لتعزيز دور الأجور والحوافز في استقرار العاملين وتطوير كفاءاتهم الإنتاجية^[20] وتزامن هذا التوجه مع تدهور أسعار النفط الخام، وبروز الآثار الاقتصادية والمالية السلبية للحرب العراقية-الإيرانية، فأخذت حصة القطاع الخاص تنمو تدريجياً في مؤشرات الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت والتشغيل خلال الفترة (1988- 1993) مقارنة بالفترة (1975 - 1985) بعد أن شهدت الفترة (1988- 1990) نمواً تدريجياً في عجز الموازنة الحكومية ارتباطاً بالتراجع المستمر في إيرادات النفط الخام، لذلك لم تشهد تلك الفترة توسعاً مهماً في الطاقات الإنتاجية لمشاريع القطاع العام، كما ترك التقادم آثاره بشكل اندثار جزئي في موجودات معظم مشاريع العامة، مما زاد من التدهور في نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وفي إجمالي المشتغلين .

[19] احمد ابراهيم العلي "تقييم مردود رأس المال المستثمر في الصناعة التحويلية القطاع الاشتراكي" وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي "بغداد- 1988 ص6

[20] هوشيار معروف "التحول البنيتي في القطاع الزراعي في العراق" مجلة تنمية الراقدين، جامعة الموصل - العدد 35 السنة 1993

(2-4) مساهمة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية المختلفة

تكشف نسبة مساهمة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن طبيعة اهتمامات الحكومة الاقتصادية، والقطاعات التي تحظى بالنصيب الأوفر من الموارد الاقتصادية المادية والبشرية، ودور تلك القطاعات في عملية التنمية والتحول الهيكلي [21]. وبهدف التعرف على طبيعة مساهمة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية في العراق نعرض الجدول الآتي :-

جدول رقم (13) نسب تطور مساهمة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (1975-1990)

التشغيل السنة	زراعي	استخراجي	تحويلية	الكهرباء والمياه	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	تجارة جملة ومفرد	البنوك والتأمين	ملكية دور السكن	الخدمات
1975	4.6	99.7	47.2	100	15.8	35.9	54.9	99.3	25	100
1980	46.9	99.7	0.1	100	3.9	27.8	55.4	99.7	24.5	100
1985	53.2	99.5	75.9	100	11.9	32.8	57.3	99.8	26.4	100
1988	51	99.8	80.7	100	10.4	22	41.7	99.2	2.2	100
1990	0.1	99.7	63	100	25.2	16.8	17.7	99.2	2	100
1992	-	6.7	39.4	100	7.9	2.3	3.8	99.1	-	100

المصدر: (1) الفترة (1975-1988) وزارة التخطيط هيئة التخطيط الاقتصادية "التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي" مصدر سابق ص 58-65
(2) الفترة (1990-1992) وزارة التخطيط هيئة التخطيط الاقتصادي "هيكل الاستثمار في العراق" مصدر سابق ص 56

58

نخلص من الجدول المذكور ما يأتي :-

1-تركز مساهمة القطاع العام في القطاع الاستخراجي حيث وصلت الى (99.7%) كمتوسط للفترة (1975-1990) أما انخفاضها خلال العام 1992 الى (6.7%) فيعود الى ظروف الحصار الاقتصادي الى جانب الأنشطة التي يقتضيها دور الحكومة التقليدي ، وهي كل من قطاع كالإدارة العامة والدفاع وقطاع الماء والكهرباء، التي بلغت نسبتها (100%) كمتوسط عن الفترة (1975-1990) فضلا على قطاع البنوك والتأمين، الذي بلغت مساهمته (99.4%).

2-أن التحول الذي طرأ على دور القطاع العام، بعد منتصف السبعينات لم يمتد بالقوة نفسها الى باقي الأنشطة الاقتصادية (الزراعة، الصناعة التحويلية، البناء والتشييد، النقل والمواصلات ، تجارة الجملة والمفرد، الخدمات الشخصية)، بل خضع الى التقلب من مجال زمني الى آخر، وتبعاً للتقلب في إيرادات النفط الخام ، وتظهر هذه الحقيقة بوضوح في سنوات التدهور التام لإيرادات النفط، وبشكل خاص عام 1992 التي تفاقمت مع فرض الحصار، حيث يظهر من مؤشرات الجدول (13) أن هذا العام قد شهد إهمالاً للقطاع الزراعي، والأنشطة النقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد ، ودوراً متواضعاً لقطاع الصناعة التحويلية ، وأكثر تواضعاً لقطاع التشييد .

خامس / العلاقة بين الاقتصاد المحلي والقطاع الخارجي *

يحتاج النمو الاقتصادي المتواصل في أي اقتصاد، الى إجراء تغييرات مستمرة في الهيكل الإنتاجي، تضمن التحول من الاعتماد على الصادرات الأولية الى الاعتماد على الصادرات الصناعية كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، وعلى العكس من ذلك، فان ارتفاع معدلات الاستيراد الذي يقابله تركيز

[21] عصام الخفاجي "رأسمالية الدولة الوطنية" دار ابن خلدون، بيروت 1979

(*) تشمل دراسة العلاقة بين الاقتصاد القومي والقطاع الخارجي على دراسة العناصر كل من دور قطاع التجارة الخارجية ودور الاستثمار الأجنبي، ونظراً لضعف أهمية الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العراقي بعد تأميم النفط في العام 1973 لذا فان الباحث ركز على دراسة دور قطاع التجارة الخارجية فقط .

واستمرار في تصدير المنتجات الأولية (الزراعية و/ أو الاستخراجية) سوف يقود حتما الى حدوث تباطؤ عملية النمو الاقتصادي [22]. و نلاحظ من جدول رقم (14) أن نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، ظلت متغيرا تابعا للتغيرات في نسبة الصادرات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي صعوداً أو هبوطاً، حيث اتجهت هذه النسبة الى الارتفاع بشكل كبير خلال الفترة (1975-1980) لتبلغ حوالي 94% كمتوسط عن تلك الفترة، لكنها أخذت بعد ذلك اتجاها تنازليا نتيجة لانخفاض نسبة الصادرات النفطية الى الناتج، الأمر الذي أدى الى انخفاض نسبة الاستيرادات الى الناتج، وللسبب نفسه تراجعت نسبة تغطية الصادرات للاستيراد من (200%) في العام 1980 الى (50%) في العام 1981 ثم عادت الى الارتفاع بشكل بطيء لكنها لم تتجاوز (100%) إلا في العام 1989 أي بعد نهاية الحرب مع إيران فبلغت (133%) ثم وصلت الى (135%) في العام 1990. وهذا يعني أن نسبة الاستيراد ظلت مرتفعة على الرغم من التدهور الذي طرأ على إيرادات النفط، ويعود السبب في استمرار الارتفاع في نسبة الاستيراد الى عدم مرونة الاستيرادات من السلع المستوردة للإغراض العسكرية باتجاه التخفيض، ويتبين من جدول رقم (15) أن نسبة الاستيرادات العسكرية الى أجمالي الاستيراد قد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1980-1987) بسبب اشتداد زخم المعارك بين الجيشين العراقي والإيراني خلال تلك الفترة، في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في العراق على تغطية الاحتياجات المدنية والعسكرية كما ونوعا، لذا زادت قوة الارتباط بين عملية إدامة زخم المجهود الحربي واستمرار عملية الاستيراد، كما شهدت الفترة (1975-1990) ارتفاعا ملحوظا في معدلات نمو الاستيرادات، بالمقارنة مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي أو مع معدلات نمو الصادرات، أدى الى ارتفاع المرونة الدخلية للاستيراد. ومن الجدول رقم (16) نلاحظ أن الارتفاع النسبي في معدلات نمو الاستيرادات والمرونة الدخلية للاستيراد يعود بشكل رئيسي الى ارتفاع الكثافة الاستيرادية للأنشطة الإنتاجية، وبخاصة للأنشطة الصناعية المعوضة عن الاستيراد، التي تعتمد في إنتاجها على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية الأجنبية. فضلا عن ضعف مستويات التنويع الإنتاجي لتلك الأنشطة [23]، كما ساهمت وفرة النقد الأجنبي في شيوع حالة من التنافس غير الاقتصادي على الموارد الإنتاجية، انعكست بشكل ارتفاع مستمر في معاملات الاستيراد. وبلغت تلك المعدلات أقصى مستوى لها خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية نتيجة لعدم مرونة الإنفاق الحربي باتجاه نحو التخفيض.

جدول رقم (14) تطور نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (1975-1990)

الصادرات النفطية الى الناتج اجمالي الصادرات	التجارة الخارجية الى الناتج	نسبة التغطية	الاستيراد الى الناتج	مجموع الصادرات الى الناتج	الصادرات غير النفطية الى الناتج	الصادرات النفطية الى الناتج	السنة
		$\frac{2}{1}$	2	1			
98.1	92.2	1.2	41.4	50.8	6.2	44.5	1975
98.9	94	2	31.2	62.8	5.1	57.7	1980
97.4	54.9	0.74	31.4	23.4	2.2	21.3	1983
96.6	53.3	0.84	28.9	24.2	2.2	22.2	1985
94.6	45.2	0.75	25.1	19.4	2.2	17.2	1988
93.9	47.5	1.33	20.3	27.3	4.3	23	1989
95.5	38.3	1.35	16.3	21.5	1.5	20.5	1990

المصدر: (1) وزارة التخطيط هيئة التخطيط الاقتصادي "تطور الاتفاق النهائي في العراق" مصدر سابق.
(2) نشرات إحصاءات التجارة الخارجية / وزارة التخطيط / الجهاز المركزي الإحصائي.

[22] B.H.Chenery " Structural Change And Development Policy" op. cit.pp.32-43

[23] وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الصناعي "تحليل الاستيرادات في قطاع الصناعة التحويلية" بغداد، 1993

جدول رقم (15) نسبة الاستيرادات العسكرية الى اجمالي الاستيراد في العراق للفترة (1975- 1990)

السنة	1975	1980	1981	1983	1984	1987	1989
الاستيرادات العسكرية / اجمالي الاستيراد	11.9	17.39	20.49	57.38	82.88	74.32	35.51

المصدر: عباس النصاروي "مصدر سابق" ص129

الجدول رقم (16) معدلات نمو الاستيرادات والصادرات والمرونة الاستيرادية في العراق للفترة (1975- 1990)

الفترة	معدل نمو الصادرات 1	معدل نمو الاستيراد 2	معدل نمو GDP 3	مرونة $\frac{2}{3}$ الاستيراد
1974-1970	13.1	25.1	7.9	3.17
1979-1975	27.9	48.3	10.5	4.6
1985-1980	-12	-3.1	-7.3	0.42
1990-1986	1.2	10.7	4.1	2.6

المصدر :- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء "إحصاءات التجارة الخارجية" للسنوات المذكورة .

ويتبين من الجدول رقم (17) مدى تنوع الاستيرادات خلال الفترة (1985- 1990) حيث بدأت تتجه نسب الاستيراد من جميع أنواع السلع بالارتفاع، لتعبر عن حالة التنوع شبه التام في الاستيرادات، مقارنة بالفترات السابقة خلال عقد السبعينات، التي تم التركيز فيها على تعويض الاستيرادات من السلع الاستهلاكية لذا فان نسبة الاستيرادات من تلك السلع الاستهلاكية كانت منخفضة بالمقارنة مع الاستيرادات من السلع الوسيطة والسلع والتجهيزات الرأسمالية.

جدول رقم (17) التوزيع النسبي الاستيرادات في العراق للفترة (1975- 1990)

الفترة	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة	السلع الرأسمالية	المجموع
1980-1975	17.3	34	48.7	100
1985-1980	35.2	19.1	45.8	100
1990-1985	34.1	34	31.9	100

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الصناعي " تحليل الاستيرادات في قطاع الصناعة التحويلية " بغداد ، 1993

أما صادرات العراق فقد ظلت تتركز في سلعة واحدة هي النفط الخام، التي شكلت حوالي (96%) من مجموع الصادرات خلال الفترة (1975- 1990)، بينما لم تتجاوز مساهمة السلع الأخرى في اجمالي الصادرات العراقية خلال نفس الفترة (4%)، ويعتمد العراق في صادراته غير النفطية على عدد قليل من السلع الغذائية والزراعية، الأمر الذي يعكس بدائية التركيب القطاعي للبنيان الإنتاجي للاقتصاد العراقي، وضعف دور الصادرات من السلع الوسيطة والإنتاجية. كما تعكس هذه النسبة المتواضعة، حالة التخصص الإنتاجي في الاقتصاد العراقي في إنتاج وتصدير النفط الخام.

الاستنتاجات

بناءً على كل ما تقدم يمكن القول، أن جذور الأزمة التنموية التي يعيشها الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر تعود الى الفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية المعلنة خلال الفترة (1980-1990) وقد ارتبط هذا الفشل بالعوامل الآتية :-

1- تبعية السياسات الاقتصادية لاتجاهات الإيرادات النفطية، فعند انتعاش تلك الإيرادات يتم تبني سياسات استثمارية التوسعية، والالتزام بتنفيذ الخطط التنموية، وهذا ما تحقق خلال الفترة (1975-1982)، أما في ظروف انكماش تلك الإيرادات فتم تبني السياسات الانكماشية كما حدث خلال الفترة (1982-1990) فقد شهدت هذه الفترة تراجعاً مستمراً عن توجهات الخطط التنموية وتركيزاً على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية لأجهزة الدولة وبخاصة الأنشطة العسكرية والأمنية ذات الصلة بإدامة المجهود الحربي التي استحوذت على النسب الرئيسية من تخصيصات الميزانية .

2- ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام وبخاصة الإنفاق الدفاعي وشيوع أنماط الاستهلاك الترفي في أجهزة الدولة، قد فتح الباب واسعاً لانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري في جميع أنشطة الدولة الاقتصادية والإدارية والأمنية. وأقترن هذا الاتجاه بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، مما أدى الى ارتفاع معدلات الاستيراد وارتفاع الميل للاستيراد.

3- شهدت الفترة (1980-1990) حالة من التنافس غير الاقتصادي على الموارد بين التوجهات الاستهلاكية والتوجهات الإنتاجية حسمت لصالح الأنشطة الاستهلاكية، و الأنشطة الدفاعية والأمنية، وعلى حساب التنمية البشرية والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية، ونتيجة لذلك شهد النمط القطاعي لتخصيصات الاستثمار تبديلاً عنيفاً خلال عقد الثمانينات، تمثل بالتركيز على الأنشطة التي تخدم المجهود الحربي بشكل مباشر، وعلى حسب التدهور النسبي في الاستثمارات الإنتاجية، الأمر الذي زاد من تفاقم حالة الاختلال بين رأس المال الفوقي والاجتماعي ورأس المال الإنتاجي المباشر. كما ساهم الارتفاع في معدلات التضخم والقيود التي وضعت على عملية استيراد المكنات والمعدات وقطع الغيار والمدخلات الوسيطة الى إحباط الجهود الاستثمارية التي بذلت في الماضي للتهيئة لعملية انطلاق الاقتصاد العراقي وخلق نموذج اقتصادي يتصدى للاختلالات الهيكلية .

5- أدى الارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام وشيوع أنماط الاستهلاك الترفي ومظاهر الفساد في أجهزة الدولة، الى ارتفاع الميل للاستهلاك، وأقترن ذلك بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وارتفاع في الميل للاستيراد. ويتضح ذلك من الارتفاع الملحوظ في معدلات الاستيراد، ومما ساهم في تفاقم هذا الوضع ارتفاع الكثافة الاستيرادية للأنشطة التحويلية المعوضة عن الاستيراد.

6- أصدمت توجهات الاستثمار في المجالات الإنتاجية بالتوجهات الاستهلاكية لصانعي السياسات الاقتصادية، فضلاً عن القيود المتعلقة بضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، وحسم التنافس على التخصيصات الاستثمارية بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الاستهلاكية لصالح الأخيرة، وتحديدًا لصالح الأنشطة الدفاعية والأمنية التي تحظى بدعم ورعاية الحكومة، على أثر تبني سياسات التوسع في الإنفاق العسكري، وسياسات عسكرة المجتمع العراقي، على حساب نمو الإنتاج وتحسين مستوى التنمية البشرية، كما ساهم الارتفاع في معدلات التضخم والقيود التي وضعت على عملية استيراد المكنات والمعدات وقطع الغيار والمدخلات الوسيطة، التي تستخدم للأغراض الإنتاجية في تفاقم كل تلك الأمور، وحدثت كل تلك التطورات بعد الرياح المعاكسة التي تعرض للاقتصاد العراقي خلال الفترة 1981-1990، وكنتيجة لظروف الحرب مع إيران 1980 - 1988 وتدهور إيرادات النفط. فأحبطت الجهود الاستثمارية التي بذلت في الماضي للتهيئة لعملية انطلاق الاقتصاد العراقي وخلق نموذج اقتصادي يتصدى للاختلالات الهيكلية

7- لم تعوض استثمارات القطاع الخاص الانخفاض في الاستثمار المجالات الإنتاجية الذي في القطاع العام، حيث تتركز معظم استثمارات القطاع الخاص في المجالات غير الإنتاجية وبخاصة العقارية والتجارية والسياحية، باستثناء بعض الحالات التي نجح فيها القطاع الخاص بدخول المجالات إنتاجية، في بعض الأنشطة الزراعية، والصناعات الصغيرة.

8- شهد النمط القطاعي لتخصيصات الاستثمار تبديلاً عنيفاً خلال عقد الثمانينات، نتيجة التركيز على الأنشطة التي تخدم المجهود الحربي بشكل مباشر وهي الأنشطة غير السلعية، وبخاصة نشاط الإدارة العامة والدفاع، والإهمال النسبي للأنشطة السلعية وبخاصة الصناعات التحويلية، قد تركزت تلك الاستثمارات في الأبنية

والإنشاءات ، على حسب التدهور النسبي للاستثمار في المكنات والمعدات ووسائل النقل ، الأمر الذي زاد من تفاقم حالة الاختلال بين رأس المال الفوقي والاجتماعي ورأس المال الإنتاجي المباشر .

9- كان التوسع في التشغيل هو المحور الأكثر أهمية في تنفيذ المشروعات الإنتاجية في القطاع العام
10- تركزت صادرات العراق في سلعة واحدة هي النفط الخام تصل نسبتها في مجموع الصادرات إلى أكثر من (96%) ، وأن الارتفاع في معدلات الاستيراد قد ارتبط بارتفاع الكثافة الاستيرادية للأنشطة المعوضة عن الاستيراد في الصناعة التحويلية.

11- سجل العراق أعلى نسبة أعاله، وأقل نسبة مشاركة في قوة العمل إلى مجموع السكان، وبخاصة خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، بالمقارنة مع المجموعات الاقتصادية الأخرى النامية والمتقدمة ، كما كشف توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية في العراق ، عن وجود اختلال هيكلي كبير جاء لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية. ومع بداية عقد التسعينات ساهم التضخم الجامح في ارتفاع معدلات البطالة بسبب عدم وجود فرص للاشتغال في الأنشطة الإنتاجية، وقلتها للاشتغال في المهن الخدمية بكافة مستوياتها بسبب التزامح عليها، وبسبب زيادة حجم القوة العاملة في السوق، وزيادة هنا هي ليست فقط الزيادة الطبيعية، إنما الزيادة الهيكلية الناجمة عن التغيير في هيكل القوى العاملة نتيجة لزيادة المسرحين من الجيش والمتقاعدين وتاركي الخدمة الحكومية وغير ذلك. وهكذا نجد إمامنا حالة لتضخم جامح في اقتصاد يعاني الكساد والشلل.

12- تبين من دراسة العلاقة بين القطاعين الخاص والعام، أن التوسع في التشغيل هو المحور الأكثر أهمية في تنفيذ المشروعات الإنتاجية في القطاع العام، وبخاصة في الأنشطة الحكومية التقليدية كالإدارة العامة والدفاع والماء والكهرباء والبنوك والتأمين، وأن هذه المساهمة لم تمتد بنفس القوة إلى الأنشطة السلعية الأساسية (الزراعة والصناعة التحويلية) التي خضعت المساهمة فيها إلى التقلب من مجال زمني إلى آخر تبعاً للتقلب في إيرادات النفط الخام .

13- تبين من دراسة العلاقات الإقليمية في الاقتصاد العراقي، أن هناك ثلاثة أنواع من الأقاليم وفقاً لمؤشرات القيمة المضافة، والتشغيل في القطاع الصناعي التحويلي والاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني وهي الأقاليم الحضرية المتطورة وتضم كل من محافظة بغداد والبصرة و نينوى ، و الأقاليم الانتقالية وتضم محافظة كركوك و ديالى و بابل و صلاح الدين والانباء والأقاليم المتخلفة وتضم محافظات دهوك و السليمانية و اربيل و كربلاء و واسط و النجف وذي قار و ميسان

التوصيات

- لتصحيح مسار التنمية ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ينبغي مراعاة التوصيات الآتية :-
- 1- ضرورة توجيه النسبة الكبرى من التخصيصات الاستثمارية وموارد النقد الأجنبي وتهيئة الظروف التي تكفل تحقيق ارتفاعا مطردا في الناتج السلعي غير النفطي، وعلى أساس تعجيل النمو في قطاع الصناعة التحويلية، وتحقيق معدلات نمو منتظمة في القطاع الزراعي، وجعل هذين القطاعين أكثر استيعابا للقوى العاملة ولحركة رؤوس الأموال. وتبني إستراتيجية للتنمية تهدف الى تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد استخراجي-خدمي الى اقتصاد صناعي-زراعي.
 - 2- لابد من إعداد برنامج بعيد المدى لتتصرف بموارد النقد الأجنبي، ووضع الآليات الكفيلة بحسن توظيف تلك الموارد، وفي مقدمتها الموازنات بعيدة المدى للنقد الأجنبي، التي تأخذ في الحسبان إمكانيات تعويض الاستيراد وتنويع هيكل الإنتاج و هيكل الصادرات
 - 3- ضرورة توفير البيئة الاقتصادية الكفيلة بتعزيز حالة التنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص وعلى أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق، وذلك بالعمل على منح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية، على أن تهتم القطاعات الحكومية بتهيئة المتطلبات الأساسية لهذه التنمية من توفير البنية الأساسية كالخدمات والمواني والطرق وشبكات الكهرباء والمياه، فاستمرار احتكار المؤسسات الحكومية للمشاريع الكبيرة في مجالات القطاع الاستخراجي والصناعة التحويلية والخدمات العامة، وعدم السماح للقطاع الخاص للدخول الى هذه المجالات، سيحرم الاقتصاد العراقي من استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي من ناحية مثلما يحرمها من المهارات والمعرفة والتكنولوجيا التي يمكن أن تصاحب تلك الاستثمارات.
 - 4- تشجيع وتسهيل مشاركة رأس المال الوطني والأجنبي في ملكية المشاريع المحلية والتطوير المستمر للسوق المالي لإتاحة الفرصة لمزيد من الاستثمارات، و توفير المزيد من القنوات لاستقطاب المدخرات
 - 5- إعادة توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية في ضوء احتياجاتها الفعلية، وبما يكفل زيادة مستويات الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وإضفاء نوع من المرونة على سياسات التشغيل والتوظيف التي وخاصة في مجال الاستغناء عن خدمات العمالة الفائضة، ومعالجة تلك القضية عن طريق رفع مستوى المهارات، والتوسع المستمر في المشاريع المخصصة وفتح مختلف الأنشطة والقطاعات للمنافسة.
 - 6- ضرورة العمل على تقليص مظاهر التشوه في البيئة الاقتصادية والاجتماعية العراقية من خلال :-
 - أ- تحرير الأنشطة الاقتصادية وبخاصة الصناعية والخدمية.
 - ب- تفعيل دور نظام الأسعار لزيادة فعاليتها في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية.
 - ث- توفير إدارة اقتصادية فعالة للمشروعات، تحقق الكفاءة الاقتصادية.
 - ج- فرض قيود مشددة على الموازنة العامة لتقليص الفساد المالي وتوفير الحوافز لتحسين الكفاءة الاقتصادية.
 - ح- إرساء إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية الفكرية و براءة الاختراع.
 - خ- إرساء قواعد الشفافية وبخاصة القواعد المنظمة لعملية التحول نحو اقتصاد السوق.